

واي بتاتي ذلك في الرقيق ثم نقل على المضمرة ان الاخلاف  
ان الجورب اذا لم يكن تخيلا لم يجز مسحه وعبارة النهر وغيره  
تبد بالتخييل لان الرقيق لا يجوز مسحه بالاخلاف ولم يقيدوه  
هنا بمنع ولا غيره وعبارة الحمد المرحوم او علي جوربيه التخييل  
منعيلين او مجلدين ثم قال ولذا غير منعيلين ومجلدين عندهما  
واليه نقل رجوعه في حواشي الدرر والغفر لصاحب التنوير  
قوله او جوربيه التخييل او المنعيلين او المجلدين هذا الترتيب  
من الادبي الي الاعلي على طريق الترتيب اي التخييل على ما اختاره  
صاحب الهداية وغيره او التخييل المنعيلين او المجلدين بطريق  
الترقي والا فلا حاجة لذكر المجلد للعلم به بالا وفي عبارة ابن  
كمال باشه او جوربيه مجلدين او منعيلين او تخييلين هذا عندهما  
وبه يفتي قال هذا الترتيب اي جواز المسح على التخييل مجردا  
عن الجلد والنعل عندهما ويروي رجوعه الي قولهم وبه يفتي  
فقوله علي التخييل مجردا اي حال كونه مجردا عن الجلد مفاده  
ان الكلام السابق انما هو في التخييل الغير المجرى عن الجلد وهو  
المطابق لما تقدم التصريح به عن العناية وغيرها وافاد في  
التا تاريخية ان الجوارب انواع خمسة اما من غزل او صوف  
او شعر او جلد رقيق او كبراس او غزل فالاول لا يجوز بلا  
خلاف والثاني ان صلبا مسحا يمسي معه فاسح  
ان

افرخا فعلي الخلاف وكذا الثالث واما الرابع فلا يجوز المسح عليه  
كيف مكان واما الخامس فان رقيقا لم يجز بلاخلاف وان  
تخيلا مسحا ساورا لا يبدو الناظر كما هو جواب اهل  
مرو فعلي الخلاف فعلي قول ابي حنيفة لا يجوز مسحه الا اذا  
كان متصلا او مبطنا وعلي قولهما يجوز وعلي قول الشافعي  
لا يجوز علي الجورب وان منعلا انتهى ومفاده ان الرقيق لاخلاف  
في عدم جواز مسحه مطلقا منعلا او لا وكذا الكبراس كيف مكان  
اي منعلا او لا صلبا او لا كما هو ظاهر من اطلاقه واما التخييل لجوارب  
اهل مرو فذلك علي قول ابي حنيفة لا يجوز مسحه الا اذا كان  
منعلا وعلي قولهما يجوز ويروي رجوعه اليه فعلا لا قوله ويحتمل  
ان لا رجوع اصلا اذ قوله لهوا ده فعلت ما كنت امنع عنه الناس  
يحتمل ان يكون اعتذار اللحم وبيان الجواز الاخذ بقول المخالف  
حالة الضرورة فلا يثبت الرجوع بالشك ولين سلم رجوعه  
فقد اختلفوا علي قوله في بيان المنعيل فذكر تاضي خان وغيره  
ان علي رواية الحسن اي عن الامام ينبغي ان يكون المنعيل  
الي الكعبين وفي التا تاريخية برهن المحيط ثم بين المشايخ  
اختلف في مقدار النعل الذي يكفي لجواز المسح على التخييل  
عند ابي حنيفة فقال بعضهم ما يلي القدم وقال بعضهم  
لا يجوز المسح حتى يكون الاديم الي الكافي فعلي هذا القول